



رغم أن سوريا بلد يعتمد على الزراعة بالمرتبة الأولى كونها تحقق فائضاً اقتصادياً كبيراً حتى أن بعض أنواع المحاصيل الزراعية كانت تدخل ميادين التصدير.

يعاني فلاحو ريف حلب اليوم من صعوبة توفير المتطلبات الأساسية للزراعة مثل السماد والبذور والوقود، آثار عديدة كبّدت الفلاحين مصاريف كثيرة، مما اضطر بعضهم للعدول عن مهنة الزراعة وممارسة مهنة أخرى ليحصل على لقمة عيشه لاسيما إذا كان محصوله الزراعي مصدر رزقه الوحيد طوال السنة.

#### صعوبات:

وتعود الصعوبات التي تواجه الفلاح حسب البحث لعدة اعتبارات منها:

- صعوبة توفير المواد الأولية للزراعة مثل " البذور، السماد، الوقود".
  - غلاء قيمة المواد السابقة وندرتها.
  - ارتفاع تكاليف استئجار اليد العاملة بعد تردّي الليرة السورية وانخفاض قيمتها.
  - عدم استقرار العمل الزراعي بسبب المعارك المستمرة.
  - صعوبة تأمين الآلات الزراعية عند فلاحه الأرض وحصادها.
  - بالإضافة إلى صعوبات أخرى كالعودة إلى الأساليب البدائية في حراثة الأراضي.
- الفلاح (أبو أحمد) من بلدة مارع شمال مدينة حلب، توقّف عن زراعة أرضه بسبب ما شكاه من كثرة مصاريفها من ناحية واحتياجات عائلته الكثيرة من ناحية أخرى، وقال أبو أحمد "لقد قمت بتأجير أرضي فلم يعد لدي أمل بزراعتها مرة أخرى بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة والحصاد".

#### حملة إتلاف:

في سياق متّصل، قامت قوَّات النظام في موسم الحصاد ( الشهر السادس ) من السنة الماضية بإتلاف العديد من

المحاصيل الزراعيّة عن طريق استهدافها بالقذائف الحارقة بواسطة الطيران الحربي في بعض مناطق ريف حلب الشمالي والشرقي، ويعتبر البعض أنّ هذا السبب أثار التحوّف لدى الفلاحين هذه السنة من زراعة أراضيهم. العوامل السابقة أدّت إلى تناقص الإنتاج الزراعي فعلى سبيل المثال كان إنتاج سوريا من القمح يتجاوز الـ 3,5 مليون طن فيما لم يتجاوز السنة الماضية المليونين طن من الإنتاج الإجمالي، أمّا في 2014 فلن يتجاوز الإنتاج المليون طن حسب ما أفاد به خبراء.

ويقول أ. محمد المصطفى "سنة خامسة هندسة زراعيّة" معظم الفلاحين عدلوا عن الزراعة وأجروا أراضيهم كون متطلّبات الفلاحين لا تتوفر كما يجب في الصيدليّات الزراعيّة؛ بسبب توقّف معظم المعامل عن إنتاج السماد الكيماوي، وإذا ظلّت الظروف كما هي فسيضطرّ الفلاح إلى الاستعانة باستيراد احتياجاته من تركيا رغم غلائها".

#### عراقيل النظام:

لم تقتصر مصاعب الزراعة على بعض المحاصيل إذ طالّت حتّى زراعة الخضروات والبقول، فطبيعة المعارك التي تقطع الطرقات أحياناً بين المدن والأرياف أدّى إلى ارتفاع أثمان هذه المنتجات؛ حتّى تجاوزت أسعارها في الأسواق إلى أكثر من 200% من أسعارها في السنوات الماضية على حسب ما أفادنا به ياسر أحد المطّلعين على أسعار الخضروات في ريف حلب.

الشاب (ياسر) كان يعمل بتجارة الخضروات حيث كان يأتي بها من مدينة الباب ومنبع شرقي حلب لبيعها في شمال حلب، ولكن توقّف عن العمل بسبب ما وصفه بالتعجيز الذي يمارس من قبل الحواجز العسكريّة التابعة لتنظيم داعش والموجودة على الطرقات.

ويضيف (ياسر): "بعض الحواجز التي أمرّ بها أثناء عودتي إلى مارع محملاً سيارتي بالخضار تفتّش السيّارة بكاملها وهذا ما يقوم به تنظيم داعش حيث لا تمر سيّارة إلّا ويتمّ تفتيشها بكلّ التفاصيل، اليوم توقّفت عن التجارة وبعثُ سيارتي بعدما قلّ المردود المادّي وكثرت مصاريف تجارتي".

(محمد العيدو) نبّه من اقتراب احتمال انهيار القطاع الزراعي قريباً بسبب الحرب الدائرة في سوريا، خاصّة فيما يتعلّق بمنتوج القمح الذي قلّ هذه السنة حتّى النصف بالمقارنة مع السنة الماضية؛ بسبب افتقاد الفلاحين لاستقرار عملهم في أرياف الحسكة ونزوح معظمهم بحثاً عن الأمان، ممّا دعا وزارة الزراعة لدى النظام من استيراد طحين القمح من إيران في وقت سابق".

يذكر أن خسائر قطاع الزراعة قد تجاوزت الـ 1.8 مليار دولار بحسب التقرير الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتّحدة عدا عن ازدياد استيراد نظام الأسد لمحاصيل زراعيّة، كانت في السابق تشكّل احتياطاً كبيراً وتدخل ضمن الصادرات ما يدل القارئ على اندثار التجارة الزراعيّة.

